التحديات المشتركة في مؤسسات التربية والتعليم العالي في العراق – دراسة اجتماعية تحليلية

م.م. غادة علي سعيد أ.د. حارث حازم ايوب
جامعة الموصل- كلية الآداب

المستخلص

يمر العالم في عصرنا الراهن بالعديد من التحديات والصعوبات التي لا يمكن مواجهتها الا بالعلم والمعرفة لذا فأن المؤسسة التربوية والتي تتكون من مجموعة من المراحل الدراسية التي تبدأ من مرحلة ما قبل المدرسة مروراً بمرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية وصولاً الى المرحلة الجامعية والمتمثلة بمؤسسات التعليم العالي تشترك مع بعضها البعض في انها تحاول تزويد الفرد بالمعرفة التي تمكنه من مواجهة متطلبات الحياة وتتضمن هذه العملية مجموعة من العناصر تتمثل بوجود طالب ومعلم ومدرس واستاذ ومادة علمية سواء كانت نظرية ام تطبيقية وقد تواجه المؤسسة التعليمية بشقيها التربوي والتعليم العالي تحديات مشتركة تتمثل بتحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، من هنا جاء بحثنا هذا محاولاً الوقوف على تلك التحديات بغية ايجاد الحلول الناجعة لها من خلال التوصيات التي سوف يخرج بها البحث وقد اعتمد الباحثان في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهدافه، وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج أبرزها عدم كفاية الابنية التعليمية، ومحدودية كفاءة الهيئة التدريسية وازدياد نسب رسوب الطلبة في قطاعي التربية والتعليم العالي، فضلاً عن قِدم المناهج الدراسية وعدم مواكبتها للتطورات العلمية والتكنولوجية في المدارس والجامعات لاسيما في الدراسات الانسانية.

الكلمات المفتاحية: تحديات، تربية، تعليم عالي.

Common Challenges in Institutions of Education and Higher Education in Iraq Analytical- Social Study

Assist. Lecturer: Ghada A. Saeed Prof. Dr. Harith H. Ayoub
University of Mosul –College of Arts
harith.h.a@uomosul.edu.iq

Abstract

Today the world goes through many challenges and difficulties which can only be addressed by science and knowledge, so the educational institution- which consists of a group of stages beginning with the pre-school stage through the primary and secondary stages and ending with the university stage represented by higher education institutions- shares the providing of the individual with knowledge which enables him/her address the requirements of life and this process entails a number of elements such as the existence of a student, a schoolteacher, a teacher, a professor and a scientific material whether theoretical or practical. The scientific institution, with its two types: the educational and the higher education, may face common challenges whether social, economic, political and cultural. Hence our research emerges trying to shed light on these challenges to find solutions for them via recommendations which the researchers have come up with in this research. in this research, the two researchers have adopted the analytical descriptive approach to achieve the goals of the research which has come up with a number of results the most prominent of which are the insufficient scientific buildings, the limited proficiency of the teaching staff together with the increase in failure rates among students in the education sector and the higher education in addition to that the curricula are old and do not fit the scientific and technological advances in schools and universities namely in the humanitarian studies.

Key words: Challenges, Education, Higher Education.

المقدمة

يشهد عالمنا اليوم تحديات مختلفة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية نتيجة للتوسع الكبير في المعارف والعلوم والتكنولوجيا ولذلك اضحت ذات تأثير كبير وكانت سببا فاعلا في ظهور الازمات والمشاكل والحروب، لا سيما في مجال التعليم

ويعد العراق من أكثر الدول التي تعرضت للتحديات في قطاعات التنمية لاسيما قطاع التعليم بسبب انعدام الاستقرار الامني والمجتمعي والتي انعكست بدورها على المراحل الدراسية بدأً من رياض الاطفال وانتهاءً بالتعليم الجامعي، فمن هنا جاء اختيارنا لموضوع البحث والذي احتوى على اربعة مباحث ركزنا في المبحث الاول على الاطار المنهجي للبحث والذي تضمن مشكلة البحث واهميته واهدافه فضلاً عن منهجية البحث اما المبحث الثاني فقد تضمن واقع المؤسستين التربوية والتعليمية في العراق قبل عام ٢٠٠٣ ، وفي المبحث الثالث تناولنا واقع تلك المؤسسات بعد عام ٢٠٠٣ ، اما المبحث الرابع فسيحاول الوصول الى التحديات المشتركة التي تعاني منها تلك المؤسستين فضلاً عن اهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

أولاً: مشكلة البحث

ان لقطاع التربية والتعليم العالي دور بارز في تطور ورُقي المجتمعات وقد شهد هذا القطاع في مجتمعنا خلال مسيرته مراحل مختلفة من رخاء وحالات ضعف سببتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها المجتمع ، لذا فقد حظي قطاعي التربية والتعليم العالي اهتماما بالغ الاهمية من قبل الدولة ويأتي هذا الاهتمام لأهميتهما في البناء والتغيير والتقدم فضلاً عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وصولاً الى بناء جيل جديد بعقل علمي متفتح اذ ان نظام التعليم في العراق تنظمه وتديره وزارتين، وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التربية هي المسؤولة والمشرفة عن رياض الاطفال والتعليم الابتدائي والثانوي والمهني والذي يشتمل على الزراعي والصناعي والتجاري في حين ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تشتمل على الدراسة في المعاهد للحصول على شهادة الدبلوم ثم الدراسة الجامعية التي يحصل الخريج منها على شهادة البكالوريوس فضلاً عن شهادتي الماجستير والدكتوراه ولكلا النوعين من التعليم سواء ما قبل الجامعي والجامعي أسس ومعايير يقوم عليها سواء البيئة الدراسية أو الكادر التدريسي والطلبة فضلا عن عناصر اخرى تفرض نفسها وتلعب دورها في انجاح العملية التعليمية سواء في المدارس أو الجامعات.

العراق قبل حرب الخليج الاولى عام ١٩٩١ كان يمتلك نظام تعليمي يعد من افضل انظمة التعليم في المنطقة، اذ تقدر نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي بما يقارب ال ١٠٠%، لكن التعليم عانى الكثير بسبب ما تعرض له العراق من حروب وحصار وانعدام الأمن، ونتيجة لذلك

ظهرت بعض التحديات المشتركة في مؤسسات كلا النوعين من التعليم تتعلق بعناصر العملية التعليمية من هنا جاءت مشكلة بحثنا كمحاولة للوقوف على تلك التحديات وتشخيص مسبباتها ووضع المعالجات والتوصيات التي تسهم في حلها.

ثانياً: أهمية البحث:

تنطلق أهمية بحثنا من جانبين:-

١- الأول نظري إذ يمكن ان تشكل نتائج هذا البحث إضافة علمية الى حقول علم الاجتماع ومنها حقل علم الاجتماع التربوي والتنمية الاجتماعية.

٢- والثاني ميداني إذ يمكن ان تكون النتائج والتوصيات التي سيخرج بها البحث نقاط يستفاد منها اصحاب القرار في المؤسسات التعليمية لتحسين اداءها.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف بحثنا إلى:

١- إلقاء الضوء على المسيرة التعليمية في المؤسسات التابعة لوزارتي التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

٢- الوصول الى التحديات المشتركة التي تواجه المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

رابعاً: منهج البحث

المنهج هو الطريقة التي يسلكها الباحث في الاجابة على الاسئلة التي تثيرها مشكلة البحث[١]، ولما كانت دراستنا من الدراسات الوصفية التحليلية التي تستند على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها أو نتائجها[٢]، فقد عمدنا من خلال هذا البحث الى استخدام المنهج الذي يتلاءم وطبيعة دراستنا، لاسيما إذا ما أردنا الوقوف على جميع جوانبها ، فكان أكثر المناهج توافقاً مع طبيعة دراستنا هو **المنهج الوصفي التحليلي**، فالمنهج

الوصفي التحليلي هو ذلك المنهج المتعمق الذي يقوم به الباحث العلمي بوصف الظواهر والمشاكل العلمية المختلفة وحل المشكلات والتساؤلات التي تقع في دائرة البحث العلمي ثم يتم تحليل البيانات والمعلومات وجمعها حتى يمكن اعطاء التفسير والنتائج المناسبة عن تلك الظاهرة[٣].

خامساً: تحديد المفاهيم والمصطلحات

المفهوم يعني رموزاً مجردة تعكس مضمون فكرة، أو سلوك، أو موقف أفراد مجتمع البحث بوساطة لغتهم[٤]. إذ تعد المفاهيم والمصطلحات من متطلبات البحث العلمي الاساسية والتي من خلالها يتم إزالة الغموض الذي قد يلحق بالدراسة وفي بحثنا هذا تطرقنا إلى أهم وأبرز المفاهيم ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث.

١- التحديات Challenges

لغوياً تعني "حَدَاهُ وَتَحدَّاه" أي تعمده ويقال تَحدَّيتُ فلاناً : إذ باريْتُه في فعل ونازعته الغَلَبَة وهي الحُديا[٥].

واصطلاحا يُقصد بها تطورات أو متغيرات او مشكلات او صعوبات او عوائق نابعة من البيئة المحلية او الاقليمية او العالمية، كما تعرف ايضاً بانها ذلك الوضع الذي يمثل وجوده تهديداً او اضعافاً او تشويهاً، كلياً او جزئياً، دائماً كان او مؤقتاً، لوجود وضع آخر يراد له الثبات والقوة والاستمرار[٦].

١- وزارة التربية العراقية Ministry of Iraq Education

وزارة التربية هي الجهة الحكومية المسؤولة عن التعليم في العراق وهي ضمن تشكيلات مجلس الوزراء العراقي يكون الوزير هو المسؤول عن ادارتها وتتألف الوزارة من **(٢٠)** مديرية منتشرة في عموم العراق عدا إقليم كردستان، وهي المسؤولة عن التعليم الابتدائي والثانوي في جمهورية العراق[٧].

٢- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية

Ministry of Higher Education and Iraqi Scientific Research

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي الجهة الحكومية المسؤولة عن التعليم العالي في العراق، وهي المسؤولة أيضا عن البعثات للطلاب العراقيين لخارج العراق، هدفها إجراء تغييرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية في العراق، وتقوم بتوجيه المؤسسات العلمية والبحثية لتتولى عملية خلق جيل جديد مزود بالعلم والمعرفة، لتكون هذه المؤسسات قوة فاعلة ومؤثرة في المجتمع العراقي، فضلاً عن تطوير العلاقات العلمية والثقافية وتوسيع العلاقات الودية في هذه المجالات مع الدول الأخرى والمنظمات العلمية والأكاديمية المختلفة في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق الانسجام والتكامل في مجالات العلم والمعرفة[٨].

المبحث الثاني: واقع المؤسستين التربوية والتعليمية في العراق

اولاً: نبذة تاريخية مختصرة لواقع التعليم في العراق لغاية ١٩٦٨

كان العراق مهداً للحضارة الانسانية الاولى، اذ شهد اولى محاولات الانسان في تشكيل اطر المعرفة المنظمة ضمن حقول علمية، وكان رُقي معارفه وعلومه ناشئاً عن رُقي تطبيقاته في الحياة السياسية والمعمارية والعسكرية ومختلف انشطة الحياة الاخرى، كما يعد اكتشاف الكتابة في حضارة وادي الرافدين في اواسط الالف الرابع قبل الميلاد من اعظم الانجازات الفكرية والمعرفية للبشرية، إذ مهد هذا الاكتشاف تدوين الخبرات البشرية في كافة مجالات الحياة ونقلها من جيل الى جيل وبفضله نمت معارف الانسانية عن الطبيعة والمجتمع والانسان نفسه، وتأسست نتيجة لذلك لأول مرة في تاريخ الحضارات الانسانية المدارس في عهد السومريين وسميت المدرسة آنذاك " أي –دبّا" أي "بيت الالواح" وسمي الطالب " "دومو اي– دبا" اي " ابن بيت الالواح" ، وقد شمل التعليم في تلك المدارس مجالات الهندسة والحساب والطب والفلك.....بعد ذلك انشئت العديد من المدارس في بغداد والمدن العراقية [٩].

بالنسبة للنظام التعليمي في تاريخ العراق الحديث فإن جذوره تمتد إلى أوائل القرن العشرين عندما كان العراق جزء من الإمبراطورية العثمانية التي سيطرت عليه منذ منتصف القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وان تاريخ نشوء التعليم العالي في العراق يرجع إلى عام (١٩٠٨) [١٠]، فقد تم فَتْحْ كلية الحقوق **(أو ما تسمى بمدرسة الحقوق العالية)** في الأول من أيلول سنة ١٩٠٨، وذلك من أجل تخريج المحامين والحكام وبعض

الكوادر الإدارية للسلطة العثمانية آنذاك، وقد اقتصر إنشاء المدارس الحكومية في ولايات العراق حتى عام **١٩٠٨** على المدارس المدنية بمراحلها الثلاث الابتدائية والرشدية والإعدادية والمدارس العسكرية ومدارس الصنائع ودور المعلمين، وكانت المدارس الإعدادية المدنية والعسكرية تمثل أعلى مرحلة دراسية، وهي مرحلة تسبق الدراسة في المدارس العالية (الكليات)، وقد تمكن خريجو الدراسة الإعدادية العسكرية من مواصلة دراستهم في المدارس العسكرية العالية، ولكن خريجي المدارس الإعدادية المدنية لم تتح لهم فرصة إكمال دراستهم في المدارس العالية إلا بعد قيام الدولة بفتح مدرسة الحقوق في بغداد أواخر عام **١٩٠٨** وقد بقيت المدرسة الوحيدة العالية في ولايات العراق حتى نهاية الحكم العثماني[١١]،وفي نهاية الحكم العثماني ١٩١٣-١٩١٤ تم فتح العديد من المؤسسات التعليمية والبالغ عددها (١٦٨) ١٦٠ منها مدارس ابتدائية و(٤) مدارس اعدادية و(٣) دور للمعلمين وكلية حقوق واحدة [١٢]، اما فترة الانتداب البريطاني فقد بدأ احتلال القوات البريطانية للعراق بدخولهم مدينة البصرة واحتلالها في ٢٢ تشرين الاول ١٩١٤ وعندما دخلت القوات البريطانية المدينة كانت المدارس العثمانية الرسمية مغلقة بسبب الحرب وانسحاب معلموها مع القوات العثمانية ولم يبقى سوى بعض المدارس الاجنبية وفي مقدمتها المدرسة الامريكية وبعض المدارس الرسمية التي كانت تعاني من نقص في اللوازم والاثاث والكتب وبعد عام من الاحتلال تم فتح مدرستين ابتدائيتين في مدينة البصرة وابو الخصيب وقد جعلت السلطات الانكليزية اللغة العربية لغة التعليم واللغة الانكليزية اللغة الاجنبية التي تدرس في المدارس، واهتمت سلطات الاحتلال بالمدارس الدينية الاجنبية كالمدرسة الامريكية والكاثوليكية والكلدانية واليهودية[١٣].

اما على صعيد التعليم العالي ففي عهد الانتداب البريطاني الذي اعلن في(**٢٦ نيسان سنة١٩٢٠**) فقد استمرت الاتجاهات والمبادئ العامة لتنظيم التعليم العالي في العراق مع إحداث بعض التغيرات التي اتفقت مع الظروف السياسية التي رافقت عهد الانتداب وفي مقدمتها **تأسيس وزارة المعارف**، إذ كانت أمور التعليم في الحكومة العراقية الأولى التي تشكلت في (**٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٢٠**) ترجع إلى وزارة "**المعارف والصحة العمومية**"

غير أنه أصبحت هناك وزارة منفصلة للمعارف في **(١٠ أيلول سنة ١٩٢١)** وحددت وظيفتها بإدارة شؤون التربية والتعليم ورفع مستوى ثقافة البلد[١٤].

عندما حصل العراق على استقلاله من الانتداب البريطاني عام ١٩٣٢ اهتم بتوسيع التعليم الاولي وجعلة اكثر انسجاناً مع الحاجات المحلية وجعل مناهج التدريس كفيلة بتنمية الاعتماد على النفس فضلاً عن الاهتمام بالمدارس الثانوية العالية والصناعية ومدارس الهندسة والزراعة وتطوير الكفاءات العلمية والفنية بزيادة البعثات العلمية وفتح المدارس القروية ومكافحة الامية[١٥]، وفيما يخص التعليم العالي ايضاً فقد شهدت فترة الثلاثينات قبول المرأة في الجامعات العراقية فتخرجت اول امرأة عراقية من كلية الحقوق عام ١٩٣٧ ، ومن كلية الطب اول امرأة عراقية عام ١٩٣٨ ، كما اعيد في عام ١٩٣٥ فتح دار المعلمين العالية لحاجة البلد الى المعلمين[١٦]، وخلال الفترة ١٩٣٦-١٩٦٨ تأسست العديد من الكليات والمعاهد والجامعات في العراق منها كلية الامام الاعظم والصيدلة والشريعة ومعهد الآثار والحضارة وفي عام ١٩٥٦ تم تأسيس جامعة بغداد بموجب قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٦ ثم بعد ذلك تأسست الجامعة المستنصرية كأول جامعة اهلية عام١٩٦٣ ، وفيما يتعلق بتأسيس جامعة الموصل فقد تم تأسيسها عام ١٩٦٧ [١٧].

ثانياً: واقع المؤسستين التربوية والتعليمية ١٩٦٨ ولغاية ٢٠٠٣

في الفترة التي تلت عام ١٩٦٨ تم الوصول الى قناعة ان جهاز التربية والتعليم من الاجهزة الحيوية التي ينبغي ان تحظى بالاهتمام بشكل جدي من اجل اعادة بنائها على وفق الاسس القومية والعلمية ولتطويرها كلياً لتحقيق النهضة الشاملة في المجتمع ومواجهة متطلبات خطة التنمية لذا تشكلت في تلك الفترة هيأة عليا للتخطيط التربوي اخذت على عاتقها اعادة صياغة الفلسفة التربوية والاهداف العامة للنظام التعليمي في العراق، ودراسة واقع التعليم في العراق وتحليله، فضلاً عن وضع خطة تربوية طويلة الأمد واخرى قصيرة الأمد في ضوء واقع النظام التعليمي في العراق والامكانات المتوافرة[١٨].

ومن ابرز النشاطات ايضاً التي انجزتها وزارة التربية العراقية خلال الفترة **(١٩٧٣-١٩٧٤)** اقام معهد تطوير تدريس اللغة الانكليزية دورات تتراوح مدتها بين الشهر الى ستة اشهر شارك فيها مئات التدريسيين، فضلاً عن ان المعهد عقد دورة تقوية لموظفي شركة النفط

الوطنية ووزارة النفط شارك فيها ٩٨ موظفاً استمرت لمدة خمسة اشهر، كما اقام المعهد حلقة نقاشية شارك فيها (٢٥) مشرفاً تربوياً ومن وذوي الاختصاص لدراسة النواحي المتعلقة بتدريس كتاب اللغة الانكليزية المقرر في تلك الفترة لطلبة الصف الخامس الابتدائي والتي كانت المرحلة الاولى التي تدرس فيها اللغة الانكليزية آنذاك، اما ابرز نشاطات المديرية العامة للتخطيط التربوي فقد تم انجاز خطة محو الامية والتي ابتدأت منذ عام ١٩٧٢ ولغاية ١٩٨٦ أقرت خلال تلك الفترة الزمنية مجانية التعليم والزاميته والقضاء على الامية بين السكان من كلا الجنسين بأسلوب علمي موضوعي وفق تقديرات سنوية للذين سيلتحقون بمراكز محو الامية كما حسبت احتياجات الخطة من المحاضرين والشعب والنفقات اللازمة لذلك[١٩]. وهذا ما تحقق بالفعل فحسب تقرير منظمة اليونسكو، فإن العراق في فترة ما قبل حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ كان يمتلك نظام تعليمي يُعد من أفضل أنظمة التعليم في المنطقة ، إذ تقدر نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي بما تقارب الـ ١٠٠% ، لكن التعليم عانى الكثير بسبب ما تعرض له العراق من حروب و حصار وفقدان للأمن [٢٠]. فحجم الانفاق على التعليم بدأ بالتراجع مع استمرار الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) الأمر الذي أدى بدوره إلى تحويل الكثير من الموارد العامة تجاه الإنفاق العسكري، مما انعكس سلبا على حجم ما خصص من موازنات الدولة على قطاع التعليم.

اما بالنسبة لفترة الحصار الاقتصادي وحرب الخليج ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٣ فقد تسببت في اضعاف النظام التعليمي في العراق اذ شهد التعليم الابتدائي والثانوي تدهوراً خطيراً وما رافقها من دمار شامل لمنظومة التعليم تمثل بانخفاض كبير بالتخصيصات المالية اللازمة لتشغيل وادامة منظومة التعليم إذ لم يعد بالإمكان ترميم وصيانة المباني المدرسية او توفير مستلزمات العملية التعليمية من كتب ولوازم مدرسية فضلاً عن انخفاض رواتب المعلمين والمدرسين في ضوء معدلات التضخم الاقتصادي الذي لم يشهده العراق في أي وقت مضى، مما نجم عنه ترك المعلمين والمدرسين لوظائفهم التعليمية وايجاد وسائل معيشية اخرى، فضلاً عن بروز ظاهرة الدروس الخصوصية، كما انعدمت الرغبة بالتعليم لدى قطاعات واسعة من

الطلبة وبخاصة الفئات الفقيرة وسكان الارياف والنساء، وارتفعت نتيجة لذلك نسبة الامية في العراق بمعدلات تفوق مثيلاتها في الدول المجاورة[٢١].

اما فيما يتعلق بالتعليم العالي ففي عام ١٩٦٩ شكلت لجنة لإعادة النظر في الوضع الجامعي، وفي العام ١٩٧٠ وتحديداً في الأول من شهر كانون الثاني تأسست "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي" وصدر قانونها رقم (١٣٢) بتاريخ ١٩٧٠/٦/٣٠ وقد عملت الوزارة منذ تأسيسها على تحقيق الأهداف الآتية:-

- إحداث تغيير نوعي في الحركة العلمية والتعليم العالي ينهض بهما وبجميع مؤسساتهما وأجهزتهما ومناهجهما إلى مستوى العصر العلمي والفني والتكنولوجي وبجعلهما قادرين فعلاً على اداء رسالتهما في تلبية جميع متطلبات واحتياجات الشعب الوطنية والقومية والانسانية[٢٢].

- تحقيق الانسجام والتكامل بين مناهج وأهداف الحركة العلمية والتعليم العالي وبين المخططات العامة للدولة في شتى المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- التنوع في الدراسات والبحوث العلمية والاختصاصات الفنية والتكنولوجية في الجامعات العراقية ومعاهدها ومراكز البحوث في ضوء مشاريع التنمية وتبعا للاكتشافات الثقافية والتقدم المتسارع للعلوم والتكنولوجيا.

- الاهتمام بالبحث العلمي ورعاية ودعم مواهب الإبداع والابتكار والعمل على توفير الأسباب الفنية والمادية التي تساعد الباحثين والمخترعين على متابعة رسالتهم باطمئنان وثقة[٢٣].

كما شَهِدَتْ فترة السبعينات من القرن العشرين استحداث الجامعة التكنولوجية والجامعة المستنصرية والكثير من المعاهد والكليات والمراكز البحثية، وارسال آلاف الطلبة للدراسة في اوربا الغربية وولايات امريكا الشمالية، مما كان له دور بارز في تحقيق التقدم العلمي والتقني بالعراق، وقد استمر العراق بهذا التقدم لغاية منتصف الثمانينات اذ بدأ العراق يشهد انحساراً واضحاً في عدد المبتعثين للدراسة في الخارج بسبب الصعوبات المالية التي شهدها البلد من جراء الحرب العراقية الايرانية[٢٤]فضلاً عن التحاق العديد من الخريجين الى جبهات القتال.

كما وشهد مطلع عقد الثمانينات اعادة تنظيم مراكز البحوث العلمية بصدور قانون رقم(١٧٥) لسنة ١٩٨٠ الذي استحدث بموجبه مجلس البحث العلمي وارتباطه بمجلس الوزراء وفي نهاية هذا العقد الغي المجلس والتحق منتسبيه بجامعات العراق وهيئة التصنيع العسكري والوزارات الاخرى،[٢٥].

وفي العام ١٩٨٨ تأسست جامعات الكوفة والانبار وتكريت والقادسية في محافظات النجف وصلاح الدين والانبار والقادسية، وكذلك جامعة النهرين في بغداد، وفي العام١٩٩٠-١٩٩١ تأسست جامعة بابل في محافظة بابل[٢٦].

من هنا يتبين لنا ان هنالك توسع افقي وعمودي على صعيد المؤسستين التربوية والتعليم العالي الا ان عدم الاستقرار النسبي كان له دور في الحد من التوسع.

ثالثاً: واقع المؤسستين التربوية والتعليمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تدهور وضع التعليم في العراق ما بعد فترة الغزو الاميركي في ٢٠٠٣/٤/٩ فأحوال التعليم تكاد تكون من أسوأ الأحوال في البلاد، فمن المفترض أن تبدأ السنة الدراسية رسمياً في العراق في **(٢٠) ايلول** إلا أن العديد من المدارس لم تتمكن من بدء الدراسة في هذا التاريخ بسبب الهجمات الطائفية والهجمات الإجرامية الأخرى بصورة متزايدة واصبح الآباء قلقون على سلامة أبناءهم، ووفقاً لإحصائيات وزارة التربية والتعليم العالي فقد قتل أكثر من ٣٠٠ مدرس من الكوادر التابعة لوزارة التربية وجرح ١١٥٨ آخرون في عام ٢٠٠٦م بينما أغلقت مدارس عديدة أبوابها نتيجة لأعمال العنف والتهديدات، كما سجلت وزارة التعليم العالي تقارير عن اغتيال ١٥٤ أستاذاً جامعياً خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ ، كما شهدت بغداد أعلى معدل للاغتيالات بلغت حوالي ٤٤% من إجمالي حوادث اغتيالات الأكاديميين في العراق بل ارتفعت نسبة اغتيال الطلاب إلى أكثر من ٥% من إجمالي الاغتيالات، ما دفع أكثر من ٢٠٠٠ طالب من المناطق الساخنة أي في جامعات بغداد والمستنصرية والتكنولوجية والنهرين الى الانتقال الى جامعات أخرى قريبة من مناطق سكنهم، بحسب ما أكدت الإحصاءات الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، في المقابل فضل آخرون تقديم طلبات لتأجيل الدراسة في جامعاتهم آملين في العودة الى مقاعد الدراسة في

العام المقبل، ويثير العنف المتزايد داخل الحرم الجامعي مخاوف كبيرة في نفوس الطلبة وعائلاتهم لا سيما الطلبة الآتين من المناطق الساخنة امنياً مثل الرمادي والفلوجة وبعقوبة والموصل وبعض المناطق والمدن الصغيرة التي تحيط بغداد[٢٧].

ودفع تصاعد وتيرة العنف في الجامعات وتفاقم ظاهرة اغتيال الأساتذة وهجرة العقول وزارة التعليم العالي الى إغلاق بعض الاختصاصات الى جانب تعليق أقسام الدراسات العليا في العديد من الكليات التابعة لجامعتي بغداد والمستنصرية لعدم توافر الكادر التدريسي اللازم لإعادة فتح الاقسام المذكورة[٢٨]، إذ تعد قضية غياب الكفاءات العلمية من القضايا الخطيرة التي واجهت واقع التعليم في العراق فقد سعى الاحتلال الاميركي بطرق عديدة الى افراغ الجامعات العراقية والمؤسسات التعليمية من مبدعيها وكبار اساتذتها ومفكريها من خلال سلسلة الاغتيالات التي قامت بها مما دفع العديد منهم للهجرة وهذا ما كان يسعون اليه وهو استقطاب العقول والكفاءات العلمية العراقية للعمل في جامعات ومؤسسات الدول الاخرى لاسيما الامريكية وذلك عن طريق تقديم منح او مساعدات مالية وفرص بحثية مدعومة كونهم يدركون ان العقل العراقي القادر على اعادة الاعمار لهو قادر ايضا على النهوض مرة اخرى واعظم من ذي قبل[٢٩].

فالسبب الرئيس في تدهور التعليم في العراق وانخفاض مستواه يعود للسياسة الحكومية التي تدير المؤسسة التعليمية، والمحاصصة في الحكم وتوزيع المؤسسات بحسب حجم الكتل الفائزة في الانتخابات التي تعتمد على الطائفية، والعملية السياسية برمتها قائمة على المنفعة الفئوية وهذه المنفعة شملت القطاعات التي تعنى بمستقبل البلد، فالتربية والتعليم ركن اساسي لخلق مستقبل واعد، كما يلاحظ ايضا ان شراء المناصب قد طال مواقع مهمة في وزارة التربية فضلاً عن الفساد في عملية التعيينات بالوزارة ونلاحظ ان ٨٠% من نسبة المدارس العراقية بحاجة لإعادة تأهيل وترميم، فالتعليم في العراق ما زال يشهد تعثرا كبيرا في النهوض بواقعه من خلال قلة الاهتمام من قبل الجهات المختصة بعملية النهوض وذلك بتخصيص المبالغ الكافية لتأمين متطلبات التعليم في العراق والمبالغ المخصصة للتعليم من الموازنة الاتحادية قليلة جدا ما جعل الواقع التربوي واقعا متدنيا. ومن واقع التخلف في قطاع التعليم نقص الأبنية المدرسية الذي لا يسمح بفك الازدواج المدرسي وفك ازدواج الشعب المدرسية إذ تتميز

كثير من الشعب المدرسية بازدحام الطلبة الشديد الذي قد يتجاوز الـ ٥٠ طالبا في الصف الواحد مما يؤثر على سير العملية التعليمية والتربوية في الوقت الذي يصل العدد من الطلاب في الصف النموذجي من (١٨ –٢٥) طالبا. فمدارس العراق في حال يرثى لها وواقع التربية سيء جدا ففي عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بلغ عدد الطلاب المتسربين من الدراسة اكثر من ٧٨ ألف طالب متسرب واكثر من ٤٤ ألف طالب راسب في امتحان البكالوريا وهذا يعكس عدم وجود أي تقدم في العراق[٣٠].

اما بالنسبة لمظاهر التخلف في التعليم عام ٢٠١٩ فهي تتمثل بالنتائج المتدنية لامتحانات الثالث متوسط الوزارية والتي بلغت نسبة النجاح (٣٤,٦٩ %) حسب ما اعلنته وزارة التربية وهذه النسبة لم يدخل فيها عدد الطلبة الكلي الذين لم يدخلوا البكالوريا ولو تم حساب هذا العدد لكانت النسب تعبر عن كارثة حقيقية، كما ان النتائج اكثر كارثية في التعليم الأهلي إذ بلغت بعض نتائج النجاح فيها صفر، مما دعا وزارة التربية الى الانذار بغلق المدارس الأهلية التي لا تحسن نسبة النجاح فيها العام القادم او تعرضها لعقوبات مالية[٣١]، غير انه لا يمكن الحديث عن التعليم المتوسط ونتائجه المنخفضة جدا بمعزل عن خلفية التعليم في المرحلة التي سبقته المرحلة الابتدائية فالتعليم في مراحله المختلفة هو حلقة وصل وتأثير متبادل لما قبلها وما بعدها . ويشير تدني نتائج الامتحان الى ضعف وعدم كفاءة النظام التربوي والتعليمي والذي هو بحاجة شديدة الى تغيير واصلاح جذري[٣٢].

مما سبق نستنتج ان المتغيرات المرافقة للتغير السياسي الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣ وما تلاها من ظروف من اعوام في الاعوام ٢٠٠٦ و ٢٠١٤ والتي تمثلت بفقدان بعض المناطق التعليمية سواء على صعيد المدارس او الجامعات وفقدان العديد لغرض الدراسة ولاسيما في المحافظات التي خضعت لسيطرة عصابات داعش كلها كانت تحديات لعبت دورها في التأثير سلباً على واقع المؤسستين التربوية والجامعية.

المبحث الثالث: التحديات المشتركة في مؤسستي التربية والتعليم العالي

بعد ان تطرقنا في المبحثين الثاني والثالث الى واقع المؤسستين التربوية والتعليمية لابد ان نتحدث في هذا المبحث عن ابرز التحديات المشتركة بينهما.

من ابرز التحديات المشتركة بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الخاصة بالتعليم العالي:-

قِدم المباني في كلا النوعين من مؤسسات التعليم وتدهورها: إذ تعرضت للضرر خلال فترة الصراعات التي مر بها المجتمع العراقي ابتداءً من الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ مرورا بفترة الحصار الاقتصادي وحرب الخليج ١٩٩١ وما تلاها من احداث سقوط بغداد في ٢٠٠٣/4/٩ ومروراً بأحداث ٢٠١٤/٦/١٠ وسيطرة الجماعات الخارجة عن القانون على مناطق من العراق واستولت على العديد من ممتلكات هذه المؤسسات لا سيما المختبرات وبعض الوسائل المستخدمة فيها والتي تعد اماكن تقدم فيها الدروس العملية والتطبيقية فضلاً عن استخدام هذه الجماعات المسلحة لهذه الاماكن كمقرات لها مما ادى الى تعرضها للدمار الكبير، وبالرغم من الجهود الحكومية التي بذلت بعد عام ٢٠٠٣ في توسعة اعداد المباني المدرسية والمباني الجامعية فالمتتبع يرى استحداث مؤسسة داخل الهرم التنظيمي لمديريات التربية سميت مؤسسة الابنية المدرسية ودائرة الإعمار والمشاريع في الهيكل التنظيمي للجامعات ولكلا المؤسستين كوادر متخصصة تعمل فيها الا ان نسب الانجاز لمشاريع المباني المدرسية ومباني المؤسسات التعليمية داخل الجامعات ليس بالمستوى المطلوب للطلبة وعدم كفاية الابنية المدرسية على استيعابهم يفسر لنا تنامي ظاهرة التعليم الاهلي إذ ان الكثير من العوائل المقتدرة مادياً فضلت ارسال ابنائها الى المدارس الاهلية للتخلص من التزايد العددي الموجود للطلبة في المدارس الحكومية كأحد الاسباب فضلاً عن طريقة التدريس الجيدة التي قد تجدها بعض العوائل في التعليم الاهلي وان هذه الزيادة العددية لم تقتصر على الدراسة في التعليم ما قبل الجامعي بل تعدى الامر ليشمل التعليم الجامعي وهذا ما نجده في العديد من الجامعات وتحديداً في الكليات التي تسمى ذات المخرجات التربوية وبشكل مشابه ذات المجموعات الطبية إذ ان اعداد الطلبة في كلا النوعين من هذه الكليات قد فاق القبول أو

الطاقة الاستيعابية بشكل ادى الى ظهور دراسات مسائية داخل التعليم الجامعي الحكومي الى جانب بروز التعليم الجامعي الاهلي.

فالمتتبع يرى ان العديد من المدارس لا زالت قيد الانشاء بالرغم من مرور سنوات عديدة على الشروع بتنفيذها وكذلك الحال في مؤسسات التعليم العالي لكثير من الهياكل القائمة غير المكتملة فضلاً عن الضرر الذي لحق بالمدارس والجامعات لا سيما المناطق المحررة من حيث ان تدمير العديد من الابنية المدرسية والجامعية يحتاج الى اعادة اعمار.

٢- ضعف التأهيل العلمي لبعض العاملين في مؤسسات التعليم التابع لوزارة التربية وبعض العاملين في مؤسسات التعليم التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي: وهنا يمكن ان نفسر ذلك الى اسباب تعود للخريج نفسه أو عضو الهيئة التدريسية فالبعض من الكوادر التدريسية اتخذوا من هذه المهنة مصدر من مصادر الدخل، فلم يستطع ان يطور نفسه واصبح تركيزه فقط على ما يحصل عليه من دخل لاسيما من التدريس الخصوصي في المعاهد الاهلية والمدارس التي تتولى عملية التدريس للطلبة المقبلين على امتحانات الثالث متوسط والسادس الاعدادي، فضلاً عن سعي البعض من الهيئات التدريسية على مستوى الجامعات للحصول على عقود تدريس في جامعات المناطق التابعة لسلطة اقليم كردستان، فضلاً عن السعي للعمل في نطاق الجامعات الأهلية التي تم استحداثها في بغداد والمحافظات وبشكل جعل جهده وعطاءه أكثر للجامعات الأهلية.

٣- **المناهج الدراسية:** تُعد المناهج الدراسية من أهم التحديات التي واجهت مؤسسات التربية والتعليم العالي ففي ثمانينات القرن العشرين كانت المناهج لا تحدث عليها التغييرات التي تتناسب ومتطلبات العصر والتطورات العلمية الحاصلة في الدول المتقدمة وذلك نظراً لانشغال الدولة بدعم الحرب التي استمرت بين العراق وايران ثمان سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) كما ان بعض المناهج الدراسية تتضمن التركيز على ما يعزز نفوذ النظام الحاكم ونظرا لإنشغال القائمين الحاكمين على ادارة مؤسسات التعليم بدعم الجهود والحرب من خلال مشاركة الملاكات التدريسية في صفوف القوات المسلحة مما جعل الحكومة مضطرة الى

الاستعانة بالملاكات التدريسية العربية التي اقتصر جهدها على التعليم ونقل المعرفة للطلبة دون المساهمة في تطوير المناهج.

بعد الاحتلال الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣ تم تغيير وتطوير بعض المناهج الدراسية لكن لم تقم وزارة التربية بتأهيل الكادر التدريسي بالشكل الذي يتناسب والمناهج الدراسية الحديثة مما أدى الى حدوث خلل وعدم توازن بين المنهج الدراسي من جهة والطالب والمعلم من جهة اخرى وذلك بسبب قلة أو عدم إقامة الدورات التدريبية والتطويرية للمعلمين فضلاً عن قلة وجود الوسائل التعليمية الحديثة في المدارس.

اما بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي فقبل الحرب العراقية الايرانية يعد نظام التعليم العالي في العراق من أهم وافضل الانظمة في الشرق الاوسط كما ذكرنا سابقاً من ناحية المناهج الدراسية، اذ كانت مهمة وزارة التعليم العالي هي التخطيط والمتابعة للجامعات والبحث العلمي فيها وتنسيق الخطط الخاصة بالمناهج الدراسية بعد وضعها من الجامعات وهيأة المعاهد الفنية وتوحيدها في خطة واحدة على مستوى الدولة، لكن في فترة الحصار الاقتصادي للعراق عام ١٩٩٠ توقف طبع الكتب المنهجية بسبب قلة الورق ونقص مستلزمات الطبع إذ عانت الجامعات العراقية من نقص حاد في الكتب المنهجية الدراسية وأخذ يشترك في الكتاب أكثر من طالب فضلاً عن قِدَم هذه الكتب وعدم صلاحية بعضها وتلفه وتلكؤ المطابع في طباعة الاعداد الكافية منها بسبب نقص التمويل الموجود لهذا الامر فضلاً عن صعوبة الحصول على المواد الأولية الداخلة في عمليات الطباعة بسبب غلاء أسعارها من جهة ومحدودية دخولها لوجود العقوبات الاقتصادية من جهة اخرى، اما بعد عام ٢٠٠٣ فقد عانت المناهج الدراسية من مشكلة طباعتها ايضاً بسبب عملية الفساد المرافق لتجهيزها إذ فضلت بعض الادارات القائمة على العملية التعليمية ولا سيما وزارة التربية طباعة المناهج الدراسية في مطابع خارج البلد مما كلف الميزانية مبالغ اضافية فضلاً عن عدم كفاية ما مطبوع نتيجة لزيادة الاعداد من الطلبة فضلاً عن ايقاف الكثير من المطابع المحلية سواء الحكومية أو الخاصة مما افرز لنا ظاهرة بيع بعض الكتب التي تعود الى وزارة التربية في الاسواق المحلية من بعض الافراد الذين استطاعوا الحصول عليها من مخازن بعض

المديريات وبيعها للمواطنين والطلبة بأسعار باهضة في الوقت الذي نجد ان المدارس لم تستلم لحصصها من تلك المناهج المطبوعة خارج البلد.

٤- ازدياد اعداد الطلبة: ففي كلا النوعين من الدراسة سواء التعليم ما قبل الجامعي او التعليم الجامعي ازدادت اعداد الطلبة وهذا أمر طبيعي فالنمو السكاني الذي حصل داخل المجتمع العراقي الذي يعود في احد اسبابه الى ان مجتمعنا ذات اصول ريفية يؤمن بتعدد الزوجات الذي نتج عنه الانجاب فضلاً عن تطور وتغير نظرة افراد المجتمع حول اهمية العمل الوظيفي وتحسن عوائده وبالرغم من ان مجتمعنا يشهد مشكلة التسرب الدراسي الا اننا نجد زيادة عددية للطلبة في المؤسسات التعليمية والذي شكل النمو السكاني الذي اسلفنا الحديث عنه احد اسبابه فضلاً عن تنامي العشوائيات السكنية التي يشكل سكانها مصدر ضغط على المؤسسات الخدمية للمناطق النظامية والتي منها المدارس اذ ان ساكني هذه العشوائيات لجأوا الى مدارس الأحياء التي كانت مخطط وفي تصميمها الاساسي مدارس مما شكل زيادة عددية داخل هذه المدارس وكذلك الامر نفسه يحدث داخل الجامعات مما ادى الى بروز هذه المشكلة المتمثلة بالزيادة العددية، فقد شهدت فترة الاحتلال الاميركي للعراق ازدياد اعداد الطلبة في الجامعات العراقية لكن هذه الزيادة لم يصحبها تطوراً في الجانب المادي والنوعي، إذ عانت الجامعات في هذه الفترة من نقص كبير في عدد القاعات الدراسية والمختبرات والورش الفنية بسبب تدمير الحرب لها وسرقة محتوياتها.

٥- ازدياد نسبة رسوب الطلبة في قطاعي التربية والتعليم العالي: لهذه الظاهرة اسبابها اهمها القرارات التي جعلت بعض الطلبة ينخفض لديهم الحافز الى النجاح والتي جاء البعض منها لمعالجة حالات المراحل والتحديات التي مر بها مجتمعنا خلال فترات اعقبت عام ٢٠٠٣، فمثلا عبور الطلبة في بعض المحافظات التي خضعت الى سيطرة داعش وظهور **قرار سبر المعلومات**[٣٣*] الذي تم اعتماده من مديريات التربية مما جعل الكثير من طلبة المدارس يتنقلون بين المراحل الدراسية دون امتلاك الخلفية العلمية بهذه المراحل التي تنقلوا بينها وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي لا سيما القرارات التي سمحت للطلبة

المرقنة قيودهم من العودة الى مقاعد الدراسة كان لها أثر سلبي يجعل الطالب اتكالياً يحاول ان يكرر المحاولات الدراسية كي يحصل على النجاح مؤخراً.

ان ما يلاحظ هو اطمئنان الطالب من وجود كثير من القرارات التي كانت الحكومة قد وضعتها لمعالجة حالات حرجة دراسياً ظهرت لدى بعض الطلبة بسبب الظروف التي احاطت ببلدنا، الا ان الكثير من الطلبة بدء يتباطأ في تحصيله العلمي لتيقنه من وجود الكثير من القرارات التي تصدر في السنوات الدراسية كقرار التحميل أو قرار منح فرصة لأكثر من دورين إذ وجدنا في احد السنوات الدراسية انه كان هنالك دوراً رابعاً للذين اخفقوا في الادوار الثلاثة.

النتائج

من خلال ما تم عرضه في بحثنا تبرز أهم التحديات المشتركة بين قطاعي التربية والتعليم العالي وهي:-

١- عدم كفاية الابنية المدرسية إذ نجد النقص الواضح في اعداد المدارس، فضلاً عن عدم كفاية الأبنية الجامعية في بعض الجامعات العراقية.

٢- محدودية كفاءة بعض الكوادر التدريسية في قطاعي التربية والتعليم العالي في مجال تخصصاتهم وذلك يعود الى إهمال الدولة وقصورها في الاعداد النوعي للمعلمين خاصة في فترات الحروب، فضلاً عن عدم استخدام اساليب حديثة في التدريس مما انعكس سلبا على الطلبة المتلقين للعلم سواء في المدارس أو الكليات.

٣- تزايد اعداد الطلبة في المدارس والجامعات بسبب عدم وجود التخطيط المستقبلي الذي يحقق الموازنة بين اعداد الطلبة المتوقع وحجم البنايات اللازمة على مدى الخطط المستقبلية.

٤- اتسمت غالبية المناهج الدراسية في المدارس والجامعات لاسيما في الدراسات الانسانية بالقِدم والجمود وعدم مواكبتها للتطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في الدول المتقدمة.

ازدياد نسب رسوب الطلبة في قطاعي التربية والتعليم العالي، اذ ان هنالك عدة عوامل منها ذاتية تتعلق بالطالب ومنها ما يتعلق بالمنهج الدراسي والوسائل التعليمية وطرق التدريس واساليب الامتحانات.

التوصيات والمقترحات

١- التأكيد على التعاون العلمي المشترك بين وزارتي التربية والتعليم العالي لحل المشكلات التي تواجه التعليم ولعل اهمها التعاون في مجال البحث العلمي لاسيما البحوث التطبيقية التي تسهم في حل مشكلات المجتمع فضلاً عن وزارات ومؤسسات الدولة الاخرى وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في دعم وتطوير التعليم.

٢- لا بد من قيام كلتا الوزارتين بالتطوير المستمر لكوادرها التدريسية وذلك من خلال وضع برامج تطويرية كالتفرغ العلمي خارج البلاد فضلا عن الدورات التدريبية في الدول التي تمتلك نظم تعليمية مميزة بهدف اكساب الكادر التدريسي التربوي والجامعي القدرة على مواجهة المستجدات العلمية واعتماد طرق التدريس الحديثة وتقنيات التعليم.

٣- تفعيل عمل اللجان القائمة على تطوير المناهج الدراسية من ذوي الاختصاص والكفاءة في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية على ان يكون اعضائها من الكوادر العلمية الموجودة داخل العملية التعليمية فضلا عن الاستعانة بالمعلمين واساتذة الجامعة المتقاعدين من ذوي الخبرة والذين كان لهم دوراً سابقاً في تطوير بعض المناهج لا سيما التطبيقية منها.

٤- ضرورة قيام وزارتي التربية والتعليم العالي بمراجعة آليات التعيين للملاكات التدريسية بشكل يُخضع هؤلاء الى اختبارات ينتج عنها اختيار العناصر الكفوءة القادرة على تحمل المسؤولية في تخريج جيل يستطيع ان يمارس دوره المهني والاكاديمي داخل مؤسسات تلك الوزارتين.

العودة الى القرارات الوزارية السابقة الخاصة بالامتحانات الوزارية للصفوف المنتهية في وزارة التربية فيما يتعلق بدخول الطلبة الامتحان النهائي بدرسين فقط وخمسة درجات بدلا من الدخول الشامل فضلاً عن الغاء القرارات المتعلقة بالدور الثالث بالنسبة للمدارس والجامعات على حد سواء، ومنح الجامعات الاستقلالية في اتخاذ القرارات بعيدا عن الصراعات السياسية والمذهبية والطائفية.

الاحالات

(١) د.فوزية غرايبة (واخرون)، اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية، دار وائل، ط٣، عمان، ٢٠٠٢، ص٣٠.

(٢) د.عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط٩، دار التضامن للطباعة، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٩٨.

(٣) الانترنيت، تعريف المنهج الوصفي التحليلي واستخداماته في البحث العلمي، منشور على الموقع الالكتروني:

https://www.beinstudies.com بتاريخ ٢٠١٩/٦/٩

(٤) د. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٤، ص٥٦.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار المعارف، القاهرة، مصر، بلا سنة طبع، ص٨٠٨.

(٦) مرح مؤيد حسن، التحديات التي واجهت العملية التعليمية في مدارس مدينة الموصل عام ٢٠١٧ من وجهة نظر كادرها ، مجلة دراسات موصلية، العدد (٤٨)، جامعة الموصل، مركز دراسات الموصل، ٢٠١٨، ص١٢٨-١٢٩.

(٧) الانترنيت، وزارة التربية(العراق) منشور على الموقع الالكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki/ بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٢

(٨) الانترنيت، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(العراق) منشور على الموقع الالكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki/ بتاريخ 2021/5/17

(٩) لمزيد من المعلومات ينظر، د. جمال أسد مزعل، نظام التعليم في العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٩، ص١٦.

(١٠) سليمان علي الدليمي، بحث عن مشكلات طلبة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٦، ص٤٤.

(١١) غادة علي سعيد، قرارات وزارة التعليم العالي الخاصة بالطلبة الراسبين وانعكاساتها على المستوى العلمي والاجتماعي-دراسة تحليلية ميدانية جامعة الموصل انموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلسة الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٢١، ص٤٨-٤٩.

(١٢) د، داخل حسن جريو، في التربية والتعليم آراء وملاحظات، دار الحكمة، العراق، البصرة، ١٩٩٠، ص٢١.

(١٣) د. جمال أسد مزعل، نظام التعليم في العراق، مصدر سابق، ص٣٤-٣٥.

(١٤)غادة علي سعيد، قرارات وزارة التعليم العالي الخاصة بالطلبة الراسبين وانعكاساتها على المستوى العلمي والاجتماعي–دراسة تحليلية ميدانية جامعة الموصل انموذجاً، مصدر سابق، ص٤٩.

(١٥) د. جمال أسد مزعل، نظام التعليم في العراق، مصدر سابق، ص٦٤.

(١٦) د حسن الدجيلي، تقدم التعليم العالي في العراق دراسة قائمة على الوثائق والمستندات، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٣، ص٣٩٩.

(١٧) لمزيد من المعلومات ينظر، غادة علي سعيد، قرارات وزارة التعليم العالي الخاصة بالطلبة الراسبين وانعكاساتها على المستوى العلمي والاجتماعي–دراسة تحليلية ميدانية جامعة الموصل انموذجاً، مصدر سابق، ص٥١–٥٣.

(١٨) د. جمال أسد مزعل، نظام التعليم في العراق، مصدر سابق، ص٩٢.

(١٩) وزارة التربية، المديرية العامة للعلاقات الثقافية انجازات ونشاطات وزارة التربية في العام السادس لثورة ١٧ تموز، الكتاب السنوي، الجمهورية العراقية، ، مطبعة وزارة التربية، العراق، بغداد، بدون سنة طبع، ص٣٠–٣٩.

(٢٠) الانترنيت، التعليم في العراق، المركز الوثائقي والمعلوماتي، منشور على الموقع الالكتروني: www.annabaa.org بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٥.

(٢١) د.داخل حسن جريو، دراسات في التعليم الجامعي، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، ٢٠٠٥،ص٤٠٦–٤٠٧.

(٢٢) د. داخل حسن جريو، في التربية والتعليم آراء وملاحظات، مصدر سابق، ١٩٩٠، ص٢٤.

(٢٣) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي في ظل الثورة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، العراق، ١٩٧٩، ص٥–٦.

(٢٤) د. داخل حسن جريو، دراسات في التعليم الجامعي، مصدر سابق ،ص٤٠٣.

(٢٥) د. داخل حسن جريو، دراسات في التعليم الجامعي، مصدر سابق ،ص٤٠٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص١٨.

(٢٧) الانترنيت، التعليم في العراق بين الماضي والحاضر، منشور على الموقع الالكتروني: http://www.irfad.org بتاريخ 2021/٤/6

(٢٨) الانترنيت، التعليم في العراق بين الماضي والحاضر، مصدر سابق.

(٢٩) د. داخل حسن جريو، دراسات في التعليم الجامعي ، مصدر سابق، ص١٤٤–١٤٥.

(٣٠)الانترنيت، عادل عبد الزهرة شبيب، التعليم في العراق الى اين، منشور عالموقع الالكتروني:
https://www.ahewar.org بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٩

(٣١) الانترنيت، المصدر نفسه

(٣٢)الانترنيت، عادل عبد الزهرة شبيب، التعليم في العراق الى اين، مصدر سابق.

(*) قرار اصدرته وزارة التربية عام ٢٠١٧ للتلاميذ في المحافظات المحررة من سيطرة تنظيم داعش وترحيلهم حسب اعمارهم اسوة بأقرانهم، بمعنى موازاة الفئات العمرية حسب المقاعد الدراسية مع اقرانهم في المحافظات المستمرة بالدوام ضماناً لحقوق التلاميذ.